جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

أثر العصبية في نحو أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) دراسة وصفية نقدية

إعداد
د. الطيب عبدالاه أحمد فراج
المدرس بقسم اللغويات في
كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536-9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

أثر العصبية في نحو أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) دراسة وصفية نقدية

الطيب عبدالاه أحمد فراج

قسم اللغويات: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني : Tayeb Farrag.47@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن أثر العصبية في آراء أبي حيان الأندلسي النحوية فقد كانت حدة المزاج والطبع حاضرة عند أبي حيان في بداية حياته في الأندلس، بل كانت سببًا رئيسًا في ارتحاله من بلاد الأندلس إلى المشرق بعد حادثته مع شيخه أبي جَعْفَر ابْن الطباع ،حيث أمر السلطان بإحضاره والتنكيل به، إلَّا أنَّه ركب البحر فارًّا من ذلك، والحقيقة أنَّ حدة المزاج والعصبية زادت بعد وصوله إلى المشرق فتتبع بعض النحويين ينقد آراءهم ويوجه إليهم أشد العبارات ، ومن أبرز هؤلاء العلماء أبي علي الفارسي والزمخشري وابن مالك. فجاء البحث بعنوان: أثر العصبية في نحو أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) دراسة وصفية نقدية) واقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يقعَ في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة: جاء التمهيد بعنوان: مفهوم العصبية وتأصيلها في منجز أبي حيان. المبحث الأول: أثر العصبية وأصول النحو عند أبي حيان. المبحث الثاني: أثر العصبية في دفاع أبي حيان عن القراءات السبع. المبحث الثالث: أثر العصبية عند أبي حيان في رفض الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات الأحكام النحوية عند ابن مالك ومن تبعه. المبحث الرابع: أثر العصبية في اختيار المصطلح النحوي النقدي. الخاتمة: وبها أهم نتائج البحث، ومنها : لعل السبب الذي دفع أباحيان إلى تعصبه في آرائه هو محاولة الدفاع عن أئمة النحويين والقراء.

الكلمات الافتتاحية: أبوحيان الأندلسي، العصبية القبلية ، المدرسة الأندلسية ، النحو العربي ، النقد النحوي.

The effect of nervousness in the way of Abi Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), a descriptive and critical study

Eltayib Abdellah 'Ahmed Farrag

Department of Linguistics: Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: Tayeb Farrag.47@azhar.edu.eg

Abstract :

The research aims to reveal the effect of nervousness in Abi Hayyan Al-Andalusi's grammatical views The intensity of temperament and temperament was present with Abu Hayyan at the beginning of his life in Andalusia, but rather it was a major reason for his travel from the country of Andalusia to the East after his incident with his sheikh Abu Jaafar Ibn al-Tabbaa, where the Sultan ordered him to be brought and abused, but he rode the sea fleeing from that, The truth is that the intensity of temperament and nervousness increased after his arrival in the East, so he followed some grammarians criticizing their opinions and directing them to the most severe expressions, and among the most prominent of these scholars are Abi Ali Al-Farsi, Al-Zamakhshari and Ibn Malik. The research came under the title: The Impact of Asabiyyah in the Syntax of Abi Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH) A Descriptive Critical Study). The first topic: the impact of nervousness and the origins of grammar at Abi Hayyan. The second topic: the impact of nervousness in Abi Hayyan's defense of the seven readings. The third topic: the impact of the nervousness of Abu Hayyan in refusing to invoke the hadith of the Prophet on proving the grammatical rulings of Ibn Malik and his followers. The fourth topic: the effect of nervousness in choosing the critical grammatical term. Conclusion: It contains the most important results of the research, including: Perhaps the reason that prompted Abhayan to be fanatical in his views is the attempt to defend the imams of grammarians and readers.

Keywords: *Abu Hayyan Al-Andalusi, Tribal Nervousness, Andalusian School, Arabic Grammar, Grammatical Criticism*

.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، أفصحِ العرب لسانًا، وأبينِهم حجةً، وأرشدِهم سبيلًا، وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليمًا كثيرا.

وبعد،،،

فقد كان لنحاة الأندلس دورٌ كبير في النهضة العلمية، ولا سيَّمَا في النحو والتصريف، ومن أبرز هؤلاء العلماء أبوحيان الأندلسي صاحب المصنفات الرائعة في النحو والصرف والتفسير، وقد اشتهر أبوحيان بحدةٍ في مزاجه كانتْ سببًا في ارتحاله من الأندلس إلى بلاد المشرق، ولم تهدأ هذه الحدة والعصبية عنده، بل زادت هجومًا وانتقادًا لبعض العلماء من أمثال: الزمخشري وأبي على الفارسي وابن مالك وابن عطية وغيرهم ، وقد دفعني تتبع أبي حيان لهؤلاء العلماء إلى النظر في أثر عصبيته وحدة مزاجه فيما أظهره من آراء نحوية فجاء هذا البحث بعنوان:

(أثر العصبية في نحو أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) عرض ومناقشة)

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، واقتضت طبيعة البحث أن يقع في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة:

جاء **التمهيد بعنوان:** مفهوم العصبية وتأصيلها في منجز أبي حيان.

المبحث الأول: أثر العصبية وأصول النحو عند أبي حيان.

المبحث الثاني: أثر العصبية في دفاع أبي حيان عن القراءات السبع.

المبحـث الثالـث: أثر العصبية عند أبي حيان في رفض الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات الأحكام النحوية عند ابن مالك ومن تبعه.

المبحث الرابع: أثر العصبية في اختيار المصطلح النحوي النقدي.

الخاتمة: وبها أهم نتائج البحث.

وأخيرا ثبت المصادر والمراجع، وقائمة الموضوعات.

وجاءت الدراسة على النحو الآتي:

١-جعلت للمبحث الثاني بعضًا من المسائل التي دافع فيها أبوحيان عن القراءات السبع، وقمت بترتيب مسائله بحسب ترتيب المصحف للسور القرآنية التي وردت فيها القراءة.

٢- قامت فكرة المبحث الثالث على أثر العصبية في رفض أبي حيان الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات الأحكام النحوية.

٣- كشفت في المبحث الرابع عن المصطلحات النقدية التي استخدمها أبو حيان.

٣-بينت المسائل التي رجحت كفة أبي حيان فيها.

٤- ختمت كل مسألة بتعقيب بينت فيه ما استقر عندي في دراستها.

الدراسات السابقة على الموضوع ومنها:

١- أصول نظرية النقد لدي أبي حيان الأندلسي، د. عبد الصبور فخري ، جامعة كابل، المجلة الأكاديمية للأبحاث، إصدار(٨) في ٥/١٢/ ٢٠١٩م.

٢- أنواع التراكيب التي تحتاج إلى سماع عند أبي حيان الأندلسي عرضًا ودراسة، بحث لـ أ د/ جمال حسن بشندي – مجلة كلية اللغة العربية –العدد (٣٩) ج /٢٠٢٠م

التمهيد

مفهوم العصبية وتأصيلها في منجز أبي حيان

التعصُّبُ في اللغة: من العَصَبيَّة، وهي مصدرٌ صناعيٌّ، أمَّا التَّعَصُّبُ فهو مصدر تعصَّبَ يتَعَصَّبُ فهو مُتَعَصِّب، وتعَصَّب، أي شدَّ العِصابة. والعُصْبَة من الرجال: ما بين العشرة إلى الأربعين.[١]

و العَصَبِيَّة والتَّعَصُّب: المُحامَاةُ والمُدَافَعَة، وتَعَصَّبْنا لَهُ وَمَعَهُ: نَصَرناه. وعَصَبةُ الرَّجُل: قومُه الَّذِينَ يَتَعَصَّبونَ لَهُ.[٢] والعصبية أَنْ تَدْعُو الرجل إِلَى نصْرَة عصبته ظالمين أَو مظلومين.[٣]

والعصبية في علم الاجتماع هي: نزعة طبيعية في البشر مذْ كانوا، ذلك أنَّها تتولد من النسب والقرابة وتتوقف درجة قوتها أو ضعفها على درجة قرب النسب أو بعده . ثم يتجاوز نطاق القرابة الضيقة المتمثلة في العائلة ويبين أنَّ درجة النسب قد تكون في الولاء للقبيلة وهي العصبية القبلية، وبها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه.[٤]

---

(١) ينظر الصحاح ١٨٢/١.

(٢) ينظر النهاية في غريب الحديث و الأثر لمجد الدين ابن الأثير ٢٤٦/٣.، ولسان العرب (ع ص ب) ٦٠٦/١.

(٣) ينظر غريب الحديث لابن الجوزي ٩٩/٢.

(٤) ينظر مقدمة ابن خلدون ٦٢/١.

أو هي: رابطة تعمل على الجمع بين أفراد الجماعة الواحدة ذات صلة دموية، أو صلات جوارية، وتجمعهم تلك الرابطة في أوقات الشدة.[١]

ويُعرّف تينو ليشتسار مصطلح التعصب بأنَّه: السعي وراء أو الدفاع عن شيء ما بطريقة متطرفة وعاطفية تتجاوز الحدود. [٢]

وقد جدت هذه العصبية عند بعض العلماء البصريين، و ظهر شيءٌ من ردِّ الفعل عندهم جعلهم يشكون في كل ما ينقل من علمٍ كوفي: فهذا أبو حاتم السجستاني يسمع مدح الكوفيين لحمزة الزيات –أحد قراء الكوفة– فيسأل عنه أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء، فيجمعون على أنَّه لم يكن شيئًا، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النَّحو ولا كان يدَّعِي ذلك.[٣]

قال أبو حاتم السجستاني: "وإنَّما أهلُ الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيَّرَهُ الجُهَّالُ من الناس شيئًا عظيمًا بالمكابرة والبهت".[٤]

التأصيل لعصبية أبي حيان:

كان التعصب للرأي سمةً بارزةً من سمات أبي حيان ، حتى كان سببًا رئيسًا في ارتحاله من بلاد الأندلس إلى المشرق، قَالَ ابْن الْخَطِيب:" كَانَ سَبَب رحلته عَن غرناطة أَنَّه حَملته حِدة شبيبته على التَّعَرُّض للأستاذ أبي جَعْفَر ابْن الطباع ، وَقد وَقعت بَينه وَبَين أستاذه أبي جَعْفَر بن الزبير وَحْشَة، فنال مِنْهُ، وتصدى للتأليف فِي الرَّد عَلَيْهِ وَتَكْذيب رِوَايَته، فَرفع أمره للسُّلْطَان بغرناطة، فانتصر لَهُ، وَأمر بإحضاره وتنكيله،

(١) ينظر مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني ص٣.

(٢) ويكيبديا الموسوعة الحرة.

(٣) ينظر من تاريخ النحو العربي، لسعيد الأفغاني ص٨٨.

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٢٧.

فاختفى ، ثمَّ أجَاز الْبَحْر مختفيًا ، وَلحق بالمشرق وتكررت رحلته إِلَى أَنْ حلَّ بالديار المصرية".[١]

والحقيقة أنَّ هذه العصبية لم تهدأْ ثورتها عندما انتقل أبوحيان إلى بلاد المشرق، بل زادت حدتُها، فتارةً يهاجم أبا علي الفارسي و الزمخشري وابن عطية لتخطئتهم إحدى القراءات السبعية، بأشد العبارات، وتارة أخرى يهاجم ابن مالك بسبب استشهاده بما لم يستشهد به النحاة المتقدمون من الحديث النبوي الشريف.

ربما كان الباعث على هذه العصبية هو محاولة الدفاع عن القرآن الكريم و قراءاته، فالقراءة سنة متبعة، مع حفظ العربية من الاستدلال على قواعدها بما ورد أنَّه روي بالمعنى عن رواة غلبت عليهم العجمة من وجهة نظره، كل ذلك لأنَّه كان ممن يعتدون بالسَّمَاع، ولا يذهبون للقياس إلَّا عند انعدامه.

وأمَّا عن مصادر البحث المعتمد من كتب أبي حيان فهي:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب.

٢-التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك.

٣-البحر المحيط في التفسير.

٤-تذكرة النحاة.

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني٦/٥٩.

المبحث الأول

أثر العصبيــة وأصــول النحــو عنــد أبــي حيان الأندلســي

مدخـل:

أصول النحو هي: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.

وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإنَّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب "[١].

"وقد جعل الأنباري أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال".[٢]

وقال ابن جني في الخصائص: "أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس ".[٣]

والسماع هو: " ما ثبت من كلام يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه(صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر"[٤].

والسماع أقوى الأدلة النحوية، ولذلك منعوا القياس مع وجود السماع، وقالوا في حد القياس: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو،

---

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ط البيروتي ص٢٣.

(٢) السابق ص٢١.

(٣) السابق ص٧٠.

(٤) السابق ص ٣٩.

والمعول في غالب مسائله عليه.[١]

لقد كان القرآن الكريم وقراءاته مددًا لا ينضب للنحويين في استخلاص قواعدهم. ففي دراسة لكتاب الإنصاف ثبتت عن طريق استقراء المواضع أنَّه لا خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في اعتماد القرآن الكريم دليلًا، ولكنَّ الكوفيين كانوا يعولون على ظاهر النص القرآني فيبنون عليه قاعدتهم، أمَّا البصريون فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتي من الآيات مخالفًا لقواعدهم وأصولهم.[٢]

وقد صرح أبو حيان بأنَّه غير متبع لمذهب نحوي خاص اتباع متعصب، وإنَّما يناقش الآراء في ضوء الأصول النحوية الموضوعة ، حيث يرفض أكثر الآراء ، لعدم موافقتها للمسموع من كلام العرب، أو لعم مطابقتها مع رأي الجمهور، أو غيرها من الأصول التي اختارها للاحتجاج.[٣]

إذْ قال أبو حيان:" ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صحَّ النقلُ وجَبَ المصيرُ إليه"[٤]. بل أكثر من ذلك حيث قال:

"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنَّما يعرف ذلك مَنْ له استبحارٌ في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"[٥].

---

(١) ينظر لمع الأدلة ص ١٤٥. والاقتراح ص ٧٩.

(٢) ينظر كتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية (دكتوراه) ـ كلية البنات . عين شمس. د./ عفاف حسانين .

(٣) ينظر أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان ص٢.

(٤) البحر المحيط ١٩٥/٢.

(٥) البحر المحيط ٥٠٠/٣.

لقد كان أبو حيان صاحب منهجٍ سليمٍ واضحٍ، لم يتابع فيه المتقدمين كل المتابعة، ولم يقلدهم كل التقليد، وإنَّما أخذ ما رآه صوابا وما فيه النفع والفائدة.(١)

أمَّا عن الأصول النحوية التي اعتمد عليها أبو حيان فجاءت على النحو الآتي:

١-**السماع** : جعل أبو حيان السماع هو الأصل وأخذ به كثيرًا ، واعتمد عليه، وبنى الأحكام والقواعد على ما كثر السماع فيه، فاحتج بالنصوص القرآنية، والقراءات القرآنية، وبالشاذ منها في النحو ثقةً بفصاحة أصحابها، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، فإذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع، وترك القياس، ولا يقيس على شيء إلَّا عندما ينعدم السماع.(٢)

٢-**القياس**: كان أبو حيان يأخذ بالقياس، ولا يلغيه قال في الحديث عن "ذراع"

والخلاف في تذكيره وتأنيثه:" فأمَّا "ذراع" فمؤنث عند معظم العرب، وتذكره عقيل، ولو سميت به مذكرًا صرفته سماعًا من العرب، والقياس: ترك الصرف"(٣).

لكنَّ أبا حيان لم يكن يطلق القياس كما فعل الكوفيون؛ إذْ جوزوا القياس على مثالٍ واحدٍ، أو بيت شعرٍ، كما جوزوا القياس على ما لم يرد به سماع، وإنَّما كان يقيس على ما ورد به السماع، أو كان السماع كثيرا يجوز في مثله القياس.(٤) قال في حديثه عن أي:" ولا بدَّ أنْ تكونَ مضافةً لما يماثل الموصوف، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ أيَّ عالمٍ؛ فإنْ ماثله معنى لا لفظًا، فقال ابن مالك: يجوز، نحو: "رأيت امرأً أيّ فتى"، وهذا لم يذكره أصحابنا، فينبغي ألَّا يقدم على جوازه إلا بسماع ، والأصل أنْ لا يوصف بـ"أي"، فلا يتوسع فيها بالقياس"(٥).

---

(١) ينظر أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص١٧.

(٢) ينظر السابق ص ٤٠٨، وأصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان ص٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٨٨٠/٢، ٨٨١.

(٤) ينظر أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص٤٠٠، ٤٠١.

(٥) ارتشاف الضرب ١٠٣٧/٢.

ويرى أنَّه لا يجوز القياس على شيءٍ إلَّا إذا ثبت وروده في كلام العرب؛ إذْ قال عند كلامه على "كان" وجواز تعويض "ما" عنها بعد "أن":" وزعم المبرد أنَّه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة ويجعل "ما" زائدة فيقول:" أنْ مَا كنتَ منطلقًا انطلقت معك" والصحيح أنَّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال وما يجري مجراها تُحْكَى كما سمعتْ، ولا يطرد فيها قياس"(١).

٣-**الإجمـــاع:** اتخذه أبو حيان أصلًا من أصوله التي اعتمد عليها في إثبات الأحكام النحوية، فكان يقبل بعض الآراء؛ لأنَّ النُّحَاة أجمعوا عليها، ويرد بعض الآراء الأخرى لما فيها من سمة فردية.(٢)

فمثلا يقول في الرد على من زعم أنَّ الكاف من حروف القسم في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾(٣) :" جواب القسم يجادلونك، والتقدير والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق قاله أبو عبيدة، وكان ضعيفًا في علم النحو، وقال الكرماني هذا سهو، وقال ابن الأنباري الكاف ليست من حروف القسم انتهى. وفيه أيضًا جواب القسم بالمضارع المثبت جاء بغير لام ولا نون توكيد ولا بدَّ منهما في مثل هذا على مذهب البصريين، أو من معاقبة أحدهما الآخر على مذهب الكوفيين، أمَّا خلوه عنهما أو أحدهما فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون"(٤).

ويحتل الإجماع واستقراء كلام العرب دورًا بارزًا عند أبي حيان، فهو يأتي في المرتبة التي تلي السماع من حيث الأهمية، وقد أكثر من الاستشهاد به في إثبات القواعد، وتخريج إعراب القرآن الكريم. (٥)

---

(١) منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك ص٦٠.

(٢) ينظر أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان ص١٦.

(٣) الأنفال من الآية (٥).

(٤) البحر المحيط ٢٧٣/٥.

(٥) ينظر أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان ص٢٠.

المبحث الثاني
أثر العصبيـة فـي دفاع أبـي حيـان عـن القراءات السبـع

مدخل :

اعتمد أبوحيان على القرآن الكريم في استخلاص القواعد النحوية، وأكبر دليل على عنايته بالكتاب العزيز تفسيره(البحر المحيط) الذي اعتنى فيه بألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه، واهتم فيه بالرد على مؤولي ألفاظه، ومحرفي كلمه عن مواضعها، أمَّا القراءات فلم يكن ليسمح أنْ يستشهد بكل قراءة تصل إليه، إنَّما كان يعتمد على صحة الرواية وتواترها، فهو يرى أنَّ القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولكن لا يجوز أنْ يؤخذَ بجميعها، إنَّما يجب الأخذُ بما صحت روايته منها لذلك فهو يأخذ بقراءة القرَّاء السبعة، ويبني قاعدته على ما وردت به حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة وأقيستهم.

لقد دافع أبو حيان عن القُرَّاء السبعة وقراءاتهم التي خطَّأَ بعضها النحاة، حتى إنَّه لم يتورع عن رمي النحاة بالعجمة، وقد ينسبهم إلى الكفر لتخطئتهم أحد هؤلاء القُرَّاء.[١]

ومما يدل على دفاعه عن القراءات السبع قول السيوطي ": قال أبوحيان :"مَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعَة لَا يُرَدُّ وَلَا يُوصَفُ بِضَعْفٍ وَلَا بِقلةٍ".[٢]

(١) ينظر أبوحيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤١٧، ٤١٨.

(٢) همع الهوامع ٤٤٣/٢.

١- نقد أبي حيان للزمخشري في طعنه قراءة أبي عمرو بن العلاء

بإدغام اللام في الراء من قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[١]

ذكر الزمخشري قراءة أبي عمرو بن العلاء[٢] (فيغفرْ لمَن، و يُعذبْ مَن) مجزومين عطفًا على جواب الشرط، ثم قال:" فإن قلت كيف يقرأ الجازم ؟ قلت: يظهر الراء، و يدغم الباء، ثم قال:" ومدغم الراء في اللام لاحنٌ مُخطئٌ خطأً فاحشًا، وراويه عن أبي عمرو مخطِئٌ مرتين؛ لأنَّه يلحن و ينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهلٍ عظيمٍ، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلَّا أهل النحو".[٣]

و بين أبو حيان في الردِّ على الزمخشري دعواه أنَّ ذلك على عادته في الطعن على القُرَّاء، و ما ذكره من أنَّ مدغم الراء في اللام لاحنٌ مُخطئٌ خطأً فاحشًا، مسألة اختلف فيها النحويون، فذهب الخليل و سيبويه و أصحابه إلى أنَّه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها، وذكر أبو سعيد السيرافي أنَّه لم يخالفه إلَّا يعقوب الحضرمي، وما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه كان يدغم الراء في اللام متحركة متحركا ما قبلها مثل:(يغفرُ لمَن)، فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الضم و الكسر، نحو: (الأنهارُ لَهم)، فإن انفتحت و كان ما قبلها حرف مدٍّ أو لين أو غيره لم يدغم، نحو:(من مصرَ لامرأتِهِ)، فإنْ سكنت الراء أدغمها بلا خلاف عنه.

---

(١) البقرة من الآية (٢٨٤).

(٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٩٥، و الحجة للقراء السبعة للفارسي٤٦٣/٢، و الكشاف٣٥٧/١.

(٣) السابق ٣٥٧/١، ٣٥٨.

وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعًا، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبو جعفر الرؤَّاسِي، وهو إمامٌ من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة.(١)

ومن هنا يعتمد أبوحيان في نقده رأي الزمخشري على إجلال أئمة القرَّاء حيث يقول:" وقد اعتمد بعض أصحابنا على أنَّ ما روي عن القُرَّاء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاءً لا إدغامًا، وذلك لا يجوز أنْ يُعتقَد في القُرَّاء أنَّهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام".(٢)

فأبوحيان يختار أنَّ نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الخطأ فيه.(٣)

بينما رأى بعض النحويين عدم التسليم بتواتر القراءات السبع ، قال الرضي" :لا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"(٤).

تعقيب:

الحقيقة أنَّ أباحيان تحامل على الزمخشري في هذا النقد، فالرجل لم يقدح في شخص أبي عمرو، بل كان يُجِلُّه ويصفه بأنَّه أعلم النَّاس بالعربية، والقراءة لم تثبت عنده لظنه أنَّ الناقل لها أخطأ لقلة الدراية والضبط بمسائل النحو، بل نراه يدرأُ اللحنَ عن أبي عمرو، فيرمي مَنْ يروي الإدغام في القراءة بأنَّه ينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهلٍ عظيمٍ.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٣٧٧/٢.

(٢) السابق ٣٧٧/٢.

(٣) ينظر السابق ٣٣٨/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية٢٦١/٢.

٢- نقد أبي حيان توجيهات أبي علي الفارسي لقراءة الكسائي

بفتح همزة (إنَّ) من قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾[١]

لإنَّ في همزتها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين.

فيجب فتحها إذا أُوِّلَت مع ما بعدها بمصدر، كأنْ تقع في موضع رفع فاعل، نحو: يسرني أنَّك ناجحٌ أي: نجاحُك، أو نائب فاعل، نحو: عُرفَ أنَّك فائزٌ، أي: فوزُك، أو منصوب فعل، نحو: علمتُ أنَّك نادمٌ، أي ندمَك، أو في موضع مجرور حرف ، نحو: عجبْتُ مِنْ أنَّك قائمٌ، أي: من قيامك، فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبًا أو جوازًا. [٢]

وقد ذكر أبوحيان قراءة الكسائي[٣] بفتح همزة(إنَّ) في الآية السابقة، وبين أنَّ أبا علي الفارسي خرجها على قوله: "الوجه الكسر في (إنّ)، لأنّ الكلام الذي قبله قد تمّ، وهذا النحو من الكلام الذي يراد به التنزيه، والتقرب، أن يكون بجمل متباينة أحسن من حيث كان أبلغ في الثناء، وأذهب في باب المدح ... ، ومن فتح (أنّ) جعله بدلا، والبدل، وإن كان في تقدير جملتين، فإنّ العامل لمَّا لم يظهر، أشبه الصفة. فإذا جعلته بدلًا جاز أنْ تبدلَه من شيئين: أحدهما- من قوله:﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٤] فكأنّ التقدير: شهد الله أنّ الدينَ عنده الإسلام، فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هو. ألا ترى أنّ الدّين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هو في

---

(١) آل عمران من الآية(١٩).

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٥٠/١، ٣٥١، والهمع ٤٩٨/١.

(٣) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٠٢،و الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٠٧. والمبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين للنيسابوري ص١٦٢.

(٤) آل عمران من الآية(١٨).

المعنـى؟. وإن شئت جعلتـه مـن بـدل الاشـتمال؛ لأنّ الإسـلام يشـتمل علـى التوحيـد والعدل، وإن شئت جعلته من القسط؛ لأنّ الدينَ الذي هو الإسلام قسطٌ وعدل، فيكون من البدل الذي الشيء فيه هو هو".[١]

ثم بين أبو حيان– بعد انتهاء تخريجات أبي علي– مذهبه الاعتزالي، فكلامه يشتمل على لفظ المعتزلة من التوحيد والعدل، وحكم على تخريجه بأنَّه ليس بجيد؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تركيب بعيدٍ أنْ يأتيَ مثله في كلام العرب وهو: عَرَف زيدٌ أنَّه لا شجاع إلَّا هو، وقرب هذا المثال بـ(ضربَ زيدٌ عائشةَ و العمران حنقًا أختَك). فـ(حنقًا): حال من زيد، و أختك بدل من عائشة، ففصل بين البدل و المبدل منه بالعطف، وهو لا يجوز، وبالحال لغير المبدل منه، وهو لا يجوز؛ لأنَّه فصل بأجنبي بين المبدل منه و البدل.[٢]

وعليه يكون طول الفصل هو سبب ضعف البدلية عند أبي حيان.

قال أبوحيان في قولهم: "ما أتاني إلَّا بشرٌ إلَّا عمرًا أحدٌ، نَصُّوا [أي: جمهور النحاة] على أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفصل بالفضلة بين البدل والمبدل منه"[٣].

و رمي أبو حيان أبا عليّ بأشد العبارات فقال:" فانظر إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدر أحدٌ على أنْ يأتي لها بنظير من كلام العرب، وإنَّما حمل على ذلك العُجمة، وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب، و حفظ أشعارها".[٤]

ثم بين التخريج الصحيح للقراءة عنده بقوله:" والذي خُرِّجَت عليه قراءة: أنَّ الدين، بالفتح هو أن يكون الكلام في موضع المعمول: للحكيم، على إسقاط حرف الجر، أي: بأنَّ؛ لأنَّ (الحكيم) فعيل للمبالغة: كالعليم والسميع والخبير، وعُدِلَ من صيغة الحاكم

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٣/٢٢،٢٣، وينظر البحر المحيط ٢/٤٢٤.

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/٤٢٥.

(٣) التذييل والتكميل ٨/٢٤١.

(٤) البحر المحيط ٢/٤٢٥.

إلى الحكيم؛ لأجل المبالغة، ولمناسبة العزيز، ومعنى المبالغة تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع أنَّ الدين عنده هو الإسلام؛ إذْ حُكِمَ في كل شريعة بذلك"[١].

تعقيب:

يظهر مما سبق دفاع أبي حيان عن قراءة الكسائي إمام مدرسة الكوفة وقارئها، حتى أنَّه رمى أبا علي الفارسي بالعجمة، وعدم التروي في فهم كلام العرب؛ لأنَّه خرجها على ما يخالف أصول لغتهم التي تمنع الفصل بأجنبي بين المبدل منه والبدل.

(١) البحر المحيط ٢/٤٢٥.

٣- دفاع أبي حيان عن أبي عمرو بن العلاء في تخطئة أبي إسحاق الزجاج له في قراءة إسكان الهاء

قرأ أبو عمرو و حمزة (تأمنهْ) و(يؤدهْ) و (لا يؤدهْ) من قوله تعالى:﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَادُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ﴾[١] بسكون الهاء، وحجتهم أنَّ مِن العرب مَن يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربتُهْ ضربًا شديدًا، فينزلون الهاء إذا سكنوها و أصلها الرفع منزلة (أنتمْ، ورأيتهمْ) إذا سكنوا الميم فيها و أصلها الرفع، ولم يصلوها بواو فلذلك أجريت الهاء مجرى الميم في (أنتمْ).[٢]

قال أبو حيان مبينًا رأي الزجاج:" وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بَيِّن؛ لأنَّ الهاء لا ينبغي أنْ تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أنْ تسكن في الوصل، وأمَّا أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه، كما غلط عليه في (بارئكمْ)، وقد حكى عنه سيبويه، وهو ضابط لمثل هذا، أنَّه كان يكسر كسرًا خفيفًا. انتهى كلام أبي إسحاق".[٣] ثم يعقِّب أبو حيان قائلًا:" وما ذهب إليه أبو إسحاق[٤] من أنَّ الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنَّه عربيٌ صريحٌ، وسامع لغة، و إمامٌ في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء و هو إمامٌ في النحو و اللغة. وحكى ذلك لغة

---

(١) آل عمران من الآية (٧٥).

(٢) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ص١٦٦، والبحر المحيط ٥٢٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢٧٢/١.

(٣) البحر المحيط ٥٢٤/٢.

(٤) أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ).

لبعض العرب تجزم في الوصل و القطع، وقد روى الكسائي أنَّ لغة عقيل و كلاب أنَّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، و أنَّهم يسكنون أيضًا".[١]

ففي رأي أبي حيان ما كان لأبي إسحاق الزجاج أنْ يُخطِّئَ قراءة سبعية متهمًا قارئًا مثل أبي عمرو أنَّه كان يختلس الكسرة، فغلط عليه ،وكأنَّه يقرأ من عند نفسه.

و قد أنكر على البصريين و مَن تبعهم تخطئتهم القُرَّاء؛ لأنَّهم خالفوا قواعدهم، و ذهب إلى أنَّ الأولى أنْ تُبنى القواعد على القراءات المتواترة، لا أنْ يحاولوا إخضاع القراءات لقواعدهم؛ لأنَّ الأصل القياس على القرآن الكريم، لا أنْ يُقاسَ القرآن على العربية و قواعدها.[٢]

تعقيب:

يتبين مما سبق أنَّ تعصب أبي حيان و إجلاله القراءات السبع هو السر في دفاعه عن الأحكام النحوية التي استندت إلى هذه القراءة، فما كان يحق للزجاج أن يتهم قارئًا جليلًا كأبي عمرو بهذه التهمة.

(١) البحر المحيط ٥٢٤/٢.

(٢) ينظر أبو حيان النحوي ص ٤٢٣.

٤- نقد أبي حيان ردّ الزمخشري قراءة حمزة بالجر

من قولـه تعـالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[١] عطفا علـى الضـمير المجرور.

رفض الزمخشري العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار وبين أنَّ القول بأنَّ الجرَّ في قراءة حمزة[٢] في (بِهِ والأرحامِ) من عطف الظاهر على المضمر غير سديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصلٌ كاسمه، والجار و المجرور كشيءٍ واحدٍ، فكانا في قولك: مررت به و زيدٍ شديدي الاتصال، فلمَّا اشتدَّ الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز، ووجب تكرير العامل، نحو: مررت به و بزيد، ثم اتَّهم حمزة بتمحل صحة هذه القراءة على تقدير تكرير الجار وجعل نظيرها:

(فاذهبْ فمَا بكَ والأيامِ من عجبٍ) [٣][٤]

قال أبوحيان في الرد على الزمخشري تخطئته القراءة:" العطف المضمر المجرور فيه مذاهب:

أحدها– أنَّه لا يجوز إلَّا بإعادة الجار إلَّا في الضرورة، فإنَّه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين.

---

(١) النساء من الآية (١).

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة ١٣١/٣، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١١٨، والمبسوط في القراءات العشر ص ١٧٥.

(٣) عجز بيت من البسيط في شرح أبيات سيبويه١٩١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢٨٢/٢، والمقاصد النحوية١٦٤٧/٤.

الشاهد: بك والأيامِ؛ حيث عطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض.

(٤) ينظر الكشاف ٤٩٢/١.

الثاني– أنَّه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين ، ويونس ، وأبي الحسن، والأستاذ أبي علي الشلوبين.

الثالث– أنَّه يجوز ذلك في الكلام إنْ أكّد الضمير، وإلَّا لم يجز في الكلام، نحو: مررت بك نفسِك وزيدٍ، وهذا مذهب الجرمي "[١].

ثم بين أبو حيان المذهب المختار قائلًا: "والذي نختاره أنْ يجوز ذلك في الكلام مطلقًا؛ لأنَّ السماع يعضده، والقياس يقويه.

أمَّا السَّمَاعُ فما روي من قول العرب: "ما فيها غيرُه وفرسِهِ"[٢]، بجر (الفرس) عطفًا على الضمير في غيره ، والتقدير: ما فيها غيرُهُ وغيرُ فرسِهِ ، والقراءة الثانية في السبعة [٣](**تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)** أي: و بالأرحامِ، وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل ، قرأها كذلك ابن عباس ، والحسن، ومجاهد، وقتادة ، والنخعي ، ويحي بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة ، ومن ادَّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كَذَب ، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أنْ يجعل ذلك ضرورة".[٤]

فالأمر بَيِّن أنَّه ليس في القراءة، ولا في الحكاية إعادة خافض.

ومن الشواهد الشعرية المشار إليها في النص السابق قول الشاعر:

---

(١) البحر المحيط ١٥٦/٢.

(٢) حكاه قطرب في شرح ابن الناظم ص ٣٨٦، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣.

(٣) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهدص٢٢٦.

(٤) البحر المحيط ١٥٦/٢.

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ∴ ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[1]

وقول الآخر:

هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ∴ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِق[2]

ثم استدل أبو حيان على صحة القراءة نحويًا من القياس بقوله:" و أمَّا القياسُ فهو أنَّه كما يجوز أنْ يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أنْ يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأنَّ الضمير كالتنوين، فكان ينبغي أنْ لا يجوز العطف عليه إلَّا مع الإعادة؛ لأنَّ التنوين لا يعطف عليه بوجه، وإذا تقرّر أنَّ العطف بغير إعادة الجار ثابتٌ من كلام العرب في نثرها ونظمها، كأنْ يُخَرَّج عطف (و المسجدِ الحرامِ) على الضمير في(به) أرجح ، بل هو متعين؛ لأنَّ وصف الكلام ، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك".[3]

يقول القرطبي في معرض رده على من خطَّأَّ قراءة حمزة:"مثل هذا الكلام محذورٌ عند أئمةِ الدينِ؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمةُ القرَّاءِ ثبتت عن النبي(ﷺ) تواترًا يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيءٌ عن النبي(ﷺ) فمن ردَّ ذلك، فقد ردَّ على النبي

---

(1) من الطويل لمسكين الدارمي في شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٣/٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٨/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٩٥/٢.المفردات: الغُوْط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض، ونفانف: جمع نَفْنَف –بزنة جعفر، وهو الهواء بين الشيئين. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٨٠. الشاهد: بينها والكعب حيث جر(الكعب)عطفا على الضمير في(بينها) من دون إعادة الجار.

(2) من الكامل بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨١/٢، وتمهيد القواعد٣٥٠٠/٧.
الشاهد: عنهم وأبي نعيم، حيث عطف قوله: أبي نعيم بالواو على الضمير المتصل المجرور (هم)، من غير إعادة الجار.

(3) البحر المحيط ١٥٧/٢.

(ﷺ) واستقبح ما قرأ به، وهذا مقامٌ محذورٌ، لا يُقَلَّدُ فيه أئمةُ اللغة والنحو، فإنَّ العربيةَ تتلقى من النبي(ﷺ)، ولا يَشكُّ أحدٌ في فصاحته ا.هـ "[1]

تعقيب:

الحقيقة أنَّ الزمخشري ومن تبعه من النحاة جانبهم الصواب في ردِّ هذه القراءة، وكان عليهم تصحيح القاعدة النحوية لتتوافق مع القراءة، لا ردّ قراءة سبعية لمخالفتها لقاعدةٍ نحويةٍ، ومن هنا كان أبو حيان محقًا في تعصبه و دفاعه عن القراءة في إثبات الحكم النحوي القائل بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، حيث تواتر نقلها، وجاءت الشواهد الشعرية الداعمة لصحتها من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/٤.

٥- نقد أبي حيان إنكار النحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير بكسر همزة(إنْ)

من قوله تعالى:﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾"[١]

على جعل(إنْ) شرطية لا مصدرية.

قال أبو جعفر النحاس: " قرأ أبو عمرو وابن كثير[٢] (إنْ صَدُّوكُم) بكسر (إنْ)، وهو اختيار أبي عبيد وروي عن الأعمش(إنْ يصدُّوكم)، وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلَّا في شعرٍ على قول بعضهم؛ لأنَّ (إنْ) إذا عملت فلا بُدَّ في جوابها من الفاء والفعل، وإنْ كان سيبويه قد أنشد:(إنَّكَ إنْ يُصْرَع أخُوكَ تُصْرَعِ)[٣] فإنَّما أجازه في الشعر، وقد رُدَّ عليه قوله، فأمَّا (إنْ صَدُّوكُم) بكسر(إنْ) فالعلماء الجِلَّة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء منها: أنَّ هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان المشركون صدُّوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصدُّ كان قبل الآية، وإذا قُرِئَ بالكسر لم يجز أنْ يكون إلَّا بعده، كما تقول: لا تُعْطِ فلانًا شيئًا إنْ قاتلك، فهذا لا يكون إلَّا للمستقبل، وإن فتحت كان للماضي، فوجب على هذا ألَّا يجوز إلَّا (أنْ صدُّوكم) وأيضًا فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجبًا؛ لأنَّ قوله تعالى:﴿ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـَٔٓائِرَ ٱللَّهِ ﴾[٤] إلى آخر الآية يدل على أنَّ مكة كانت في أيديهم، وأنَّهم لا ينهون عن هذا إلَّا وهم قادرون على الصدِّ عن البيت الحرام، فوجب من هذا فتح (أنْ)؛ لأنَّه لِما مضى، وأيضًا فلو كان للمستقبل لكان بعيدًا في اللغة؛ لأنَّك لو قلت لرجل يخاف من آخَر

---

(١) المائدة من الآية(٢).

(٢) تنظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٤٢، والحجة لأبي علي الفارسي ٢١٢/٣.

(٣) من مشطور الرجز لجرير في شرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢، وخزانة الأدب ٥٠/٩، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٥.

(٤) المائدة من الآية(٢).

الشتم والضرب والقتل: لا تغضبْ إنْ ضربك فلانٌ لكان بعيدًا؛ لأنَّك توهم أنَّه يغضب من الضرب فقط".[١]

فالنحاس يردُّ القراءة بزعم إجماع النحويين على عدم جواز حذف الفاء الرابطة للجواب إلَّا في الشعر، وبأنَّ هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدُّوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصدُّ كان قبل الآية، وإذا قُرِئَ بالكسر لم يجز أنْ يكون إلَّا بعده.

وقد رد عليه أبوحيان إنكاره القراءة بقوله:" وهذا الإنكارُ منهم لهذه القراءةِ صعبٌ جدًا، فإنَّها قراءةٌ متواترةٌ؛ إذْ هي في السبعة ، والمعنى معها صحيحٌ، والتقدير: إنْ وقعَ صدٌّ في المستقبل مثل ذلك الصدّ الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل . وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعًا عليه، بل ذكر اليزيديّ أنَّها نزلت قبل أنْ يصدُّوهم، فعلى هذا القول يكون الشرطُ واضحًا"[٢].

ثم يذكر قراءة الفتح مبينا وضوحها قائلًا:" وقرأ باقي السبعة (أنْ) بفتح الهمزة، جعلوه تعليلًا للشنآن، وهي قراءةٌ واضحةٌ أي: شنآنُ قومٍ مِنْ أجل أنْ صَدُّوكُم عام الحديبية عن المسجد الحرام "[٣].

ومما يدل على قوة رأي أبي حيان في صحة قراءة كسر همزة(إنْ) قول الفرا: "وأَنْ صَدُّوكُمْ فِي موضع نصب لصلاح الخافض فيها، ولو كسرت عَلَى معنى الجزاء لكان صوابًا. وَفِي حرف عبد الله (إنْ يَصدُّوكم)، فإنْ كسرت جعلت الفعل مستقبلا، وإن

(١) إعراب القرآن ٢/٥،٦.
(٢) البحر المحيط ٣/٤٣٧.
(٣) السابق الصفحة نفسها.

فتحت جعلته ماضيًا. وإن جعلته جزاء بالكسر صلح ذَلِكَ كقوله:"﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ ﴾[1] وإنْ تفتح وتكسر"[2].

فالعلامة الفَرَّاء يصرح بصحة القراءة منظرًا بصحة الفتح والكسر في آية الزخرف (أن كنتم).

تعقيب:

من العرض السابق يتضح قوة رأي أبي حيان في دفاعه عن القراءة محتجًا بأنَّها قراءة متواترةٌ، والمعنى معها صحيح، كما أنَّ نزول هذه الآية عام الفتح غير مجمعٍ عليه، بل ذكر اليزيدي أنَّها نزلت قبل الصد، كما أنَّ هذه القراءة لها نظائر في كتاب الله تعالى كالذي ذكره العلامة الفَرَّاء في آية الزخرف بجواز الفتح والكسر في (أنْ كنتم).

(١) الزخرف من الآية(٥).

(٢) معاني القرآن ١/٣٠٠.

٦- تخطئة أبي حيان رد أبي عبيد و أبي حاتم قراءة(جناتٌ) بالرفع من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾[١]

قال أبو حيان :" قرأ محمد بن أبي ليلى والأعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم[٢] (وَجَنَّاتٍ) بالرفع ، وأنكر أبو عبيد[٣] وأبو حاتم[٤] هذه القراءة حتى قال أبو حاتم: هي محالٌ؛ لأنَّ الجنات من الأعناب لا تكون من النخل ا.هـ"[٥]

ثم يشدد أبوحيان النكير على من ردّ القراءة قائلًا:" ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيد في العربية، وجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر، فقدره النَّحَّاس: ولهم جناتٌ، وقدره ابن عطية: ولكم جناتٌ ،وقدره أبو البقاء: ومن الكرم جناتٌ، وقدره: ومن الكرم لقوله: (وَمِنَ النَّخْلِ) (وقدره الزمخشري : وثم جناتٌ".[٦]

وقد سبق النحاس أبا حيان في الدفاع عن هذه القراءة حيث قال :" قراءة العامة بالنصب عطفًا، أي فأخرجنا جناتٍ، وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش وهو الصحيح من قراءة عاصم (وجناتٌ) بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محالٌ؛ لأنَّ الجنات لا تكون من النخل"[٧]

ثم بين أبو جعفر النحاس وجه جواز القراءة رادًّا على تعليل أبي حاتم بقوله:" والقراءة جائزة، وليس التأويل على هذا، ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ولهم

---

(١) الأنعام من الآية(٩٩).

(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٤٦، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٢٦٤.

(٣)أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)

(٤) أبو حاتم السجستاني(ت٢٤٨هـ)

(٥) البحر المحيط ١٩٣/٤.

(٦) السابق الصفحة نفسها.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤.

جناتٌ كما قرأ جماعة من القرَّاء﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[١] وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء، ومثله كثير".[٢]

فأبو جعفر يرفض تعليل أبي حاتم السجستاني لردّ قراءة الرفع، ويبين أنَّ من الوجوه المقبولة الرفع على الابتداء والخبر محذوف، فيكون التقدير: لهم جناتٌ. ويدعم رأيه بإجازة أعلام النحويين للرفع من أمثال سيبويه والكسائي والفراء، وتتعدد الأمثلة على ذلك.

قال الطبري في ردِّ قراءة الرفع: "وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي لَا أَسْتَجِيزُ أَنْ يُقْرَأَ ذَلِكَ إِلَّا بِهَا النَّصْبُ (وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ) ؛ لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَى تَصْوِيبِهَا وَالْقِرَاءَةِ بِهَا وَرَفْضِهِمْ مَا عَدَاهَا، وَبُعْدُ مَعْنَى ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ إِذْ قُرِئَ رَفْعًا".[٣]

وكلامه مردود بما تقدم من تعليل أبي جعفر النحاس لجواز القراءة بما ذكره من وجوه، وإقرار أعلام النحاة لها.

تعقيب:

يتبين مما سبق قوة موقف أبي حيان في دفاعه عن القراءة، حيث جاز الرفع فيها على الابتداء والخبر محذوف أي: لهم جناتٌ، أو من الكرم جناتٌ، واستند أبوحيان في جوازه على تصحيح أعلام النحويين من أمثال سيبويه والكسائي والفراء للقراءة، وكثرة الأمثلة على ذلك، كما صحح النحاس مجيء هذه القراءة عن عاصم، كما أنَّ الناظر لتعليل ردّ أبي حاتم السجستاني للقراءة يجده واهيًا.

---

(١) الواقعة الآية (٢٢).

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤.

(٣) جامع البيان للطبري ٤٤٨/٩.

٧- نقد أبي حيان تخطئة الزمخشري و ابن عطية قراءة ابن عامر

من قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١]

قرأ ابن عامر وحده(وكذلك زُيّن) برفع الزاي، (قتلُ) برفع اللام، (أولادَهم) بنصب الدال، (شركائِهم) بالخفض على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.[٢]

وقد ضَعَّفَ ابن عطية هذه القراءة فقال" وهذه قراءةٌ ضعيفةٌ في استعمال العرب، وذلك أنَّه أضاف القتل إلى الفاعل وهو(الشركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلَّا في الشعر كقول أبي حَيَّة النميري:

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا ∴ يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزِيلُ[٣]

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام".[٤]

أمَّا الزمخشري فقد قال عنها: "وأمَّا قراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل

---

(١) الأنعام من الآية (١٣٧).

(٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٧٠، والحجة لابن خالويه ص ١٥٠.

(٣) من الوافر في أوضح المسالك ١٨٩/٣، و المقاصد النحوية ١٣٤٧/٣، والتصريح٧٦٣/١.
الشاهد: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف وهو أجنبي، وذلك في قوله: (بكفٍّ يومًا يهودي)، وهذا ضرورة ، وسببه أن الظروف يتوسع فيها كثيرا.

(٤) المحرر الوجيز ٤١١/٢.

بينهما بغير الظرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودا كما سُمِّج و رُدَّ :

..... ∴ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ[١]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته!؟"[٢]

ثم يقول عن ابن عامر: "والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد و الشركاء؛ -لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب".[٣]

إنَّ ما ذكره الزمخشري في حق ابن عامر يوحي بأنَّ القارئ إنَّما يقرأ من عند نفسه، وعليه أنْ يأتيَ بقراءة تتوافق مع قواعد وأسس العربية، وهذا محال في شأن القراءات التي ثبت صحة نقلها عن النبي(ﷺ).

وقد دافع أبوحيان عن هذه القراءة، وبين أنَّها مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم، و متأخروهم، ولا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلَّا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفَّان قبل أنْ يظهرَ اللحنُ في لسان العرب، وقد وردت في عدة أبيات منها:

---

(١) عجز بيت من الكامل وصدره: فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّة ، في تمهيد القواعد ٣٢٦٤/٧، والمقاصد النحوية ١٣٧٢/٣، وشرح الأشموني١٨٠/٢.

(٢) الكشاف ٧٠/٢.

(٣) السابق الصفحة نفسها.

نَجَوْتُ وقَدْ بَلَّ المُرَادي سَيفَهُ ∴ من ابْن أبي شَيخِ الأَبَاطحِ طالبِ[١]

ويرمي قول ابن عطية بتضعيف القراءة في استعمال العرب بالطرح.

ثم يوجه سهام النقد إلى الزمخشري الذي بنى حجته على أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو وجد في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودًا، فكيف به في كلام رب العالمين!؟ فيرد قوله بتضعيف قراءة ابن عامر.[٢]

ثم يصبُّ جام غضبه على الزمخشري قائلًا:" وأعجبُ لعجميٍ ضعيفٍ في النحو يردُّ على عربيٍ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، و أعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرَّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم".[٣]

ويكمل أبو حيان دفاعه عن قراءة ابن عامر قائلًا:" ولا التفات أيضًا لقول أبي علي الفارسي: هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها (يعني ابن عامر) كان أولى؛ لأنَّهم لم يجزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنَّما أجازوه في الشعر انتهى" [٤].

ويعقب أبوحيان على كلام الفارسي مبينًا صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد فيقول:" وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلامُ إنْ شاءَ اللهُ أخيك" ، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل

---

(١) من الطويل لمعاوية بن أبي سفيان في أوضح المسالك ١٦٣/٣، و المقاصد النحوية١٣٨٠/٣.
الشاهد: "أبي شيخ الأباطح طالب"؛ حيث فصل بين المضاف "أبي"، والمضاف إليه "طالب" بصفة المضاف "شيخ الأباطح"؛ لأن أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(٢) ينظر البحر المحيط ٢٣١/٤، ٢٣٢.

(٣) السابق ٢٣٢/٤.

(٤) السابق ٤/ ٢٣٢.

فـي اسم الفاعل فـي الاختيـار. قرأ بعض السلف:﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[1]بنصب (وعدَه) وخفض (رسلِهِ)، وقد استعمل أبو الطيب[2] الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعًا لما ورد عن العرب فقال :

..... ∴ **سَقَاهَا الحِجَا سَقْيَ الرياضَ السحائبِ**"[3][4]

ومن هنا أثبت أبوحيان صحة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مستدلا بقراءة بعض السلف ، وبما ورد عن العرب من شعر أو نثر يؤيد ذلك.

ولننظر إلى رد ابن المُنَيِّر على من رد القراءة في الانتصاف حيث قال:" إنَّ المنكر على ابن عامر إنَّما أنكر عليه ما ثبت أنَّه براءٌ منه قطعًا وضرورة؛ لأنَّ هذه القراءة مما علم ضرورة أنَّ النبيَ(ﷺ) قرأ بها، ولولا عذر أنَّ المنكر ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة و علم الأصول، ولا يعد من ذوي الفَنْيَن المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين".[5]

فابن المنير يشدد النكير على من يُخَطِّئُ هذه القراءة حتى كاد يصفَهُ بالخروج من الملة بسبب سقوطه في هذا الإثم الكبير.

---

(1) إبراهيم من الآية (٤٧).

(2) المتنبي .

(3) عجز بيت من الطويل في ديوانه ص ١١٤، وارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤.

الشاهد: سَقْي الرياضَ السحائبِ، حيث فصل بالمفعول (الرياض)بين المصدر وفاعله.

(4) البحر المحيط٢٣٢/٤.

(5) الكشاف وبهامشه الانتصاف ٦٩/٢.

تعقيب:

الحقيقة أنَّ دفاع أبي حيان عن ابن عامر الذي وصفه بالعربي الصريح جاء إجلالًا لأئمة القراء، وقراءاتهم التي تواتر نقلها عن النبي(ﷺ)، وقد وجه اللوم للزمخشري متهمًا إيَّاه بضعفه في النحو؛ لتخطئته قراءة ابن عامر، حيث اتهمه في نقله، وما المانع من ثبوت القراءة وقد صح سندها عن رسول الله(ﷺ)، ووجدت شواهد شعرية في لسان العرب على جوازها، أليس بناء القواعد على قراءات القرآن الكريم هو الأصل؟ أم أنَّهم يريدون إخضاع القراءة لقواعدهم التي أرسوها، ومن هنا كان تعصب أبي حيان لأئمة القرَّاء الذين اعتمد المسلمون عليهم في نقلهم وضبطهم سببًا رئيسًا في رد كلام الزمخشري والفارسي وابن عطية.

٨- نقد أبي حيان تخطئة المازني قراءة نافع (معائش) بالهمز

من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾[١]

قال أبو حيان "قرأ الجمهور (معايش) بالياء، وهو القياس؛ لأنَّ الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنَّما تُهْمَزُ الزائدة، نحو: صحائف في صحيفة، وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: معائش بالهمزة[٢]، وليس بالقياس، لكنَّهم رووه وهم ثقات، فوجب قبوله وشذ هذا الهمز، كما شذ في ... مصائب جمع مصيبة وأصلها مصوبة، وكان القياس مصاوب. وقد قالوا مصاوب على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة مقاوم ومعونة معاون، وقال الزجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أنَّ همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهًا إلَّا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة."[٣]

وأورد أبوحيان نصَّ المازني الذي عارض فيه القراءة، والذي قال فيه أبو عثمان: "فأمَّا قراءة من قرأ من أهل المدينة:(معائش) بالهمز فهي خطأٌ، فلا يلتفت إليها، وإنَّما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوا من هذا"[٤] . كما تبع ابن عطية المازني في تخطئة القراءة.[٥]

وقد دعم أبو حيان الرد على المازني بقول الفَرَّاء:" وربَّمَا همزت العرب هَذَا وشبهه، يتوهمونَ أنَّها فَعِيلة؛ لشبهها بوزنها فِي اللفظ وعدّة الحروف""[٦] .

---

(١) الأعراف من الآية (١٠).

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤/٧.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٤) المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني ص ٣٠٧، والبحر المحيط ٤/٢٧١.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٢/٤٤١.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/٣٧٣.

ثم يحلل أبو حيان تعليل الفرَّاء ويؤيد القراءة بما نقل عن الثقات من العلماء والقُرَّاء بقوله :" فهذا نقل من الفَرَّاء عن العرب أنَّهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القُرَّاء الثقات، ابن عامر، وهو عربي صريح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج وهو من كبار قُرَّاء التابعين، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلَّ أنْ يدانيه في ذلك أحد، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا"[١] .

ويفند أبو حيان زعم المازني بقوله: " وأمَّا قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح؛ لأنَّها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش، وأمَّا قوله: إنَّ نافعا لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنَّه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم"[٢] .

قال ابن مجاهد – رحمه الله–: روى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، قَالَ أَبُو بكر: وَهُوَ غلط. ا هـ"[٣].

وبين الدكتور السالم أنَّ تغليط ابن مجاهد لها من جهتين:

الأولى– كونها غير متواترة عن نافع – رحمه الله– .

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٢) السابق ٤/٢٧٢.

(٣)السبعة في القراءات ص ٢٧٨.

الثانية: كونها خطأ في اللغة، وهذا تبع فيه ابنُ مجاهد كثيرًا من علماء اللغة، الذين صرحوا بأنَّها خطأ.[١] ، وقد ردّ عليهم زعمهم .

تعقيب:

الحقيقة أنَّ هذه القراءة ليست بخطإٍ في العربية، وإن جاءت على غير قياس؛ لأنَّ العلامة الفَرَّاء نصَّ على أنَّ بعض العرب تهمز هذا وشبهه، فضلًا عن نقل الثقات كابن عامر والأعرج والأعمش ونافع هذه القراءة كما صرح أبوحيان، ولعل من دوافع أبي حيان في تعصبه للقراءة، وإجلال الأئمة هجوم بعض النحويين على شخص القُرَّاء، كما حدث من المازني الذي نفى عن نافع الدراية بالعربية، ورماه باللحن.

(١) ينظر قراءات حكم عليها ابن مجاهد بالغلط ص١٥.

٩- تخطئة أبي حيان ابن عطية في ردِّه قراءة ابن عامر(كُنْ فيكونَ) بالنصب

من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[١]

ينصب الفعل المضارع بـ(أنْ) واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفي، كقوله تعالى:﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[٢] والمجاب بها طلب وهو: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، مثال الأمر: ائتني فأحدثَك، وتريد أنَّ الإتيان سبب للحديث على تقدير: ليكن منك إتيانٌ فحديثٌ.[٣]

قال أبوحيَّان:" قرأ ابن عامر[٤]: فيكونَ بالنصب، وفي آل عمران كُنْ فَيَكُونُ، وفي النحل، وفي مريم، وفي يس. ووافقه الكسائي في النحل ويس، ولم يختلف في (كُنْ فَيَكُونُ) في آل عمران، (وَكُنْ فَيَكُونُ) في الأنعام أنَّه بالرفع، ووجه النصب أنَّه جوابٌ على لفظ (كُنْ)؛ لأنَّه جاء بلفظ الأمر، فشبه بالأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء، نحو: ائتني فأكرمَك؛ إذ المعنى: إنْ تأتني أكرمْك. وهنا لا ينتظم ذلك؛ إذْ يصير المعنى: إنْ يكن يكن، فلا بُدَّ من اختلاف بين الشرط والجزاء، إمَّا بالنسبة إلى الفاعل، و إمَّا بالنسبة إلى الفعل في نفسه، أو في شيء من متعلقاته. وحكى ابن عطية[٥] عن أحمد

---

(١) النحل الآية(٤٠).

(٢) فاطر من الآية(٣٦).

(٣) ينظر تمهيد القواعد ٤١٩٦/٨.

(٤) ينظر شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري ١٨٣/١، وحجة القراءات لابن أبي زرعة٣٨٩/١.

(٥) ينظر قوله في المحرر الوجيز ١٨٧/١.

بن موسى[١] ، في قراءة ابن عامر: أنَّها لحنٌ، و ردَّ أبوحيان بأنَّ هذا قول خطأ؛ لأنَّ هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنَّها لحنٌ ، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعنٌ على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى".[٢]

وقد أورد العلامة الألوسي القراءة، وذكر أنَّها أشكلت على النحاة حتَّى تجرأ في ظنه ابن مجاهد فحكم بخطئها، وحكم على قوله بأنَّه سوء أدب، بل عدّه من أقبح الخطأ، ووجهها أنْ تكون حينئذ جواب الأمر حملا على صورة اللفظ وإن كان معناه الخبر؛ إذْ ليس معناه تعليق مدلول مدخول الفاء بمدلول صيغة الأمر الذي يقتضيه سببية ما قبل الفاء لما بعدها اللازمة لجواب الأمر بالفاء، إذْ لا معنى لقولنا: ليكن منك كون فكون ، وقيل: الداعي إلى الحمل على اللفظ أنَّ الأمر ليس حقيقيًا، فلا ينصب جوابه و إن من شرط ذلك أنْ ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: إئتني فأكرمك إذ تقديره إنْ تأتني أكرمك و هنا لا يصح إنْ يكن يكن، لإلزام كون الشيء سببًا لنفسه، وأجيب بأنَّ المراد إنْ يكن في علم الله تعالى وإرادته يكن في الخارج، فهو على حد مَنْ كانتْ هجرتُهُ إلى الله ورسوله فهجرتُهُ إلى الله ورسوله.[٣]

والحقيقة أنَّ ابن مجاهد هذا الذي خطَّأَ القراءة هو صاحب السبعة الذي انتهت إليه الرياسة في معرفة القراءات، فكَانَ شيخ القرَّاءِ فِي وقته، وَالمقدم منهم عَلَى أهل عصره.[٤]

---

(١) أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد(ت٣٢٤هـ) صاحب السبعة، الذي انتهت إليه الرئاسة في معرفة القراءات. ينظر سير أعلام النبلاء ٤٨٨/١١.

(٢) البحر المحيط تح/ محمد معوض ٥٣٦/١.

(٣) ينظر روح المعاني ٣٦٩/١.

(٤) ينظر تاريخ بغداد لأبي بكر البغدادي تح/د. بشار عواد ٣٥٣/٦.

وإذا كان صاحب السبعة قد ردَّ بعض القراءات السبع، فكيف بغيره ممن لم يبلغ في القراءة مبلغه!؟ فقد يكون السبب في تخطئته للقراءة راجع لعدم صحة سندها عن رسول الله (ﷺ).

تعقيب:

اتضح مما سبق أنَّ أبا حيان يُخَطِّئُ ابن عطيه وابن مجاهد لحكمهما باللحن على قراءة ابن عامر؛ لأنَّه من القرَّاء السبعة، ولكونه عربيًا لا يتصور منه وقوع اللحن، ولأنَّ هذه القراءة هي قراءة الكسائي إمام مدرسة الكوفة في النحو والتصريف، فتعصب أبي حيان للأئمة القرَّاء هو سنده في تخطئة ابن عطية وابن مجاهد، حتى إنَّه ليصف القول بلحن القراءة بأنَّه من أقبح الخطأ الذي يجر قائله إلى الكفر، ومن هنا كان في تعصب أبي حيان تجَنٍ واضحٌ على علماء بارزين كابن مجاهد وابن عطية، ولذلك جانبه الصواب فيما ذهب إليه.

خلاصة ما تقدمت دراسته:

لعل هذا الذي صدر من بعض أئمة النحو كالمازني والزجاج في تعريضهما بأحد القراء السبع، الإمام نافع ونقد شخصه لا علمه"[١] ، فضلا عن تعريض أبي حاتم السجستاني بالإمام حمزة- حيث وصفه بأنَّه لم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله، ويذكر أنَّ أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون حتى صَيَّرَه الجُهَّالُ من الناس شيئًا عظيمًا بالمكابرة والبهت.[٢] - هو الذي جعل أبا حيان يتصدى للدفاع عن القراءات السبع وأصحابها من القُرَّاء الأئمة.

(١) ينظر البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٢) ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٢٧.

المبحث الثالث

أثر العصبية عند أبي حيان في منع الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات الأحكام النحوية عند ابن مالك ومَن تبعه.

اختلف العلماء حول الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاث طوائف : الأولى – منعت الاحتجاج به مطلقًا وعلى رأسها أبوحيان الأندلسي، والثانية– اتخذت الوسط سبيلا وعلى رأسها الشاطبي فجعلت الحديث قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته(ﷺ) ككتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية ، والثالثة– أجازت الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي.[1]

وقد كان لتعصب أبي حيان لآراء المتقدمين من النحويين أبلغ الأثر في منعه الاحتجاج بالحديث النبوي معارضًا ابن مالك في هذا حيث قال :" قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ومَا رأيتُ أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنَّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول(ﷺ)؛ إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنَّما كان ذلك لأمرين:

([1]) ينظر أبوحيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٣٠-٤٣٣.

أحدهما- أنَّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصةً واحدةً قد جرت في زمانه (ﷺ) لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن، ملكتكها بما معك من القرآن، خذها بما معك من القرآن وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فنعلم يقينا أنَّه(ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنَّه قال بعضها إذْ يحتمل أنَّه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ، ولم تأتِ بلفظه؛ إذْ المعنى هو المطلوب، ولا سيَّمَا مع تقادم السماع وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمَّا من ضبط اللفظ فبعيد جدًا لا سيَّمَا في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: إنْ قلتُ لكم إنِّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنَّما هو المعنى. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنَّهم إنَّما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنَّه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب... و المصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز".[١]

وقد اعتمد أبوحيان في رأيه مذهب شيخه أبي الحسن ابن الضائع الذي قال عنه السيوطي أنَّه قال في شرحه للجمل :" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث و اعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ﷺ)؛ لأنَّه أفصحُ العرب".[٢]

---

(١) التذييل و التكميل ٨٩٧/٦، ٨٩٨ (رسالة دكتوراه) للباحث/ عبدالحميد حسان الوكيل.

(٢) الاقتراح في أصول النحو ص ٨٦،وتوجيه اللمع لابن الخباز تح/ د فايز دياب ص٤٧

والسر في منع ابن الضائع الاستشهاد بالحديث يتمثل في أنَّ الأساليب الواردة في الحديث أساليب جديدة، لم ترد في الكتاب العزيز، ولا في كلام العرب المحتج به، واستدراك قواعد جديدة مبنية على الحديث على النحاة المتقدمين لا يجوز؛ لأنَّ الحديث في نظره مروي بالمعنى، وما روي بمعناه، ولم ينقل فيه لفظ الرسول(ﷺ) كما نطق به لا يصح أنْ يُعَدَّ حجة في الدراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ وبنيته، في حين يجوز الاعتماد عليه في الفقه والأحكام الشرعية ؛لأنَّ مقصودهم المعنى الذي يؤديه الحديث بغض النظر عن اللفظ الوارد به.[1]

وقد ردَّ البدر الدماميني على أبي حيان وشيخه بقوله:" قد أكثر المصنف (رحمه الله تعالى) من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشَنَّع أبوحيان عليه، وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتم له؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث، فلا يوثق بأنْ ذلك المحتج به لفظه (عليه الصلاة والسلام) حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فصَوَّب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنَّما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ، ولا يخفي أنَّه يغلب على الظن أنَّ ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأنَّ الأصلَ عدم التبديل، لاسيَّمَا والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائعٌ بين النقلة والمحدّثين،... فيغلب على الظن من هذا كله أنَّها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيلغي، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها، ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنَّما هو فيما لم يُدَوَّن في الكتب،

(1) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٨.

وأمَّا مَا دُوِّن وجُعِلَ في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك".[١]

قال ابن الصلاح –بعد أنْ ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى – : " إنَّ هذا الخلاف لا نراه جاريا، ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحدٍ أنْ يُغَيِّرَ لفظَ شيءٍ من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر بمعناه. ا. هـ

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح: فبقي حجة في بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم بالصواب".[٢]

ولا شك أنَّ أحسنَ ردٍّ على مهاجمة أبي حيان ابن مالك في قضية الاستشهاد بالحديث ما قيل أنَّه:" إذا فُتِحَ هذا الباب لا يبقى لنا وثوق بحديث ولا اطمئنان لشيء من الآثار الواردة عنه(ﷺ)، وأوجد المبتدعة مَسْلَكًا للطعن في جميع الأحاديث، وانتقلنا إلى النظر في دلالاتها على العمومات والإطلاقات وغير ذلك مما يترتب على هذا القول من المفاسد العظام.

وأمَّا ادعاء اللحن في الحديث فهو باطلٌ؛ لأنَّه إنْ أراد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب بحيث لا يتخرج على وجه من الوجوه، فهذا لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلًا، وإنْ أراد أنَّه على خلاف الظاهر، كنصب الجزأين بـ: أنَّ ونحوه من الأحاديث الواردة على لغة من اللغات الغير المشهورة فهو لا يضر؛ لأنَّ القرآن العظيم

(١) تعليق الفرائد ٢٤١/٤، ٢٤٢.

(٢) تعليق الفرائد ٢٤٢/٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٧/١.

وهو متواتر فيه آيات على خلاف الظاهر في الإعراب، احتاج هو في "بحره ونهره" إلى تأويلها وتخريجها على وجهٍ صحيحٍ، ولم يَدَّعِ أنَّها ملحونةٌ ... و ما رأيتُ أحدًا من الأشياخ المحققين إلَّا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية والألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية.[١]

و الحق أنَّ باعث العصبية عند أبي حيان الذي جعله يتعرض لابن مالك صادر عن الغيرة على أئمة النحويين المتقدمين أن يستدركَ عليهم أحدٌ من المتأخرين ما أغفلوه وينبه الناس على ما أهملوه.[٢]

وقد أبان أبوحيان عن تلك العصبية بقوله:" وإنَّما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما".[٣]

و الغريب أنَّ أبا حيان نفسه استشهد بأحاديث نبوية على إثبات أحكام نحوية من ذلك: استدلاله على جواز اتباع معمول الصفة المشبهة بصفة بما ورد في الحديث في صفة الدجال (أعْوَر عينه اليمنى)[٤] ، وعلى مجيء العدد بلا (تاء) مع أنَّ المعدود مذكر بما جاء في الحديث (ثم أتبعه بستٍ من شوال) [٥] وإنَّما جاز ذلك لحذف المعدود، والتقدير: ستة أيام ، وغير ذلك من الأحاديث.[٦]

---

(١) شرح كفاية المتحفظ ، لمحمد بن الطيب الفاسي، تح / د. علي البواب ص٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر أنواع التراكيب التي تحتاج إلى سماع عند أبي حيان عرضا ودراسة، للأستاذ الدكتور/ جمال حسن بشتدي، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد(٣٩) ص ٨٣ ج١.

(٣) التذييل والتكميل ٨٩٨/٦ (رسالة دكتوراه) للباحث/ عبدالحميد حسان الوكيل.

(٤) صحيح البخاري ١٦٧/٤.

(٥) سنن أبي داوود ٣٢٤/٢.

(٦) ينظر نحو أبي حيان ص ٤٣٧، ٤٣٨.

المبحث الرابع

أثر العصبية في اختيار المصطلح النحوي النقدي

كان أبو حيان عندما ينقد رأيًا لمذهبٍ أو لشخصٍ يستخدم عباراتٍ شتَّى تدل على عدم ارتضائه لذلك الرأي وربما كان في ذلك شيء من العصبية، كما كان يستخدم عباراتٍ أخرى تدل على ترجيحه رأيًا أو اختياره آخر.(١)

١. من ذلك قوله:" وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، كلام من لم يتأمل لسان العرب، ولا نظر في أبواب الاشتغال"(٢). ردًّا على الزمخشري قوله:

" فإنْ قلت: بم اتصل قوله: والذين كفروا؟ قلت: بقوله:﴿ **وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ** ﴾(٣) ، والذين كفروا، هم الخاسرون واعترض بينهما: بأنَّه خالق الأشياء كلها، وهو مهيمن عليها، لا يخفى عليه شيء من أعمال المكلفين منها وما يستحقون عليها من الجزاء، وأنَّ له مقاليد السماوات والأرض. قال أبو عبد الله الرازي: وهذا عندي ضعيفٌ من وجهين: الأول: أنَّ وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد. والثاني: أنَّ قوله تعالى: **(ويُنَجِّي اللهُ الذِينَ اتَّقَوا)** جملة فعلية، وقوله: **(والذينَ كَفَرُوا)** جملة اسمية، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، والأقرب عندي أنْ يقال: إنَّه لمَّا وصف بصفات الإلهية والجلالة، وهو كونه خالق

(١) ينظر أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان ص٣.

(٢) الزمر من الآية (٦١).

(٣) البحر المحيط ٢١٧/٩.

الأشياء كلها، وكونه مالكًا لمقاليد السموات والأرض، وقال: الذين كفروا بهذه الآيات الظاهرة الباهرة هم الخاسرون. انتهى، وليس بفاصل كثير"[١].

٢-وقوله:" ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي أن لا يقدم على إجازة مثل هذا إلَّا بسماعٍ من كلام العرب؟"[٢]. ردًّا على من أجاز "غيرُ" بالرفع من قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾[٣] على أنْ يكونَ فاعلًا باسم الفاعل الذي هو خالق؛ لأنَّه قد اعتمد على أداة الاستفهام، فحسن إعماله، كقولك: أقائمٌ زيدٌ في أحد وجهيه، وفي هذا نظر، وهو أنَّ اسم الفاعل، أو ما جرى مجراه، إذا اعتمد على أداة الاستفهام وأُجْرِيَ مُجْرَى الفعل، فرفع ما بعده، هل يجوز أنْ تدخل عليه "مِنْ" التي للاستغراق، فتقول: هل مِن قائمٍ الزيدون؟ كما تقول: هل قائمٌ الزيدون؟ والظاهر أنَّه لا يجوز. ألا ترى أنَّه إذا جَرَى مَجْرَى الفعل، لا يكون فيه عموم خلافه إذا أدخلت عليه "مِن" "[٤].

٣-وقوله:" وهو قول مرجوح في النحو"[٥]. ردًّا على من قال بأنَّ إضافة الألد في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾[٦] بمعنى "في" ، كقولهم: ثبت الغدر. يعني أنَّ أفعل ليس من باب ما أضيف إلى ما هو بعضه، بل هي إضافة على معنى "في"، وهذا مخالف لما يزعمه النحاة مِن أنَّ أفعل التفضيل لا يضاف إلَّا لما هي بعض له، وفيه إثبات الإضافة بمعنى "في".[٧]

(١) البحر المحيط ٢١٧/٩.
(٢) البحر المحيط ١٣/٩.
(٣) فاطر من الآية (٣).
(٤) ينظر البحر المحيط ١٣/٩.
(٥) السابق ٣٢٨/٢.
(٦) البقرة من الآية (٢٠٤).
(٧) ينظر البحر المحيط ٣٢٨/٢.

٤-وقوله:" ومَنْ زَعَم أنَّ كان الناقصة لا مصدر لها، فمذهبه مردود"[١].

رادًّا مذهب أبي علي الفارسي؛ إذْ ذكر أنَّه قد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر كان الناقصة، والأصح أنَّه لا يلفظ به معها، فلا يقال: كانَ زيدٌ قائمًا كونًا.[٢]

٥-وقوله:" وكونُ "مِن" للبيان ليس مذهب المحققين من أهل العربية"[٣].

ردًّا على إجازة الزمخشري في إعراب قوله: مِن ثمرةٍ، من قوله تعالى:﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ ﴾[٤] أنْ يكونَ بيانًا على منهاج قولك: رأيتُ مِنك أسدًا، تريد: أنتَ أسدٌ، انتهى كلامه. وكون "مِن" للبيان ليس مذهب المحققين من أهل العربية، بل تأولوا ما استدل به من أثبت ذلك، ولو فرضنا مجيء من للبيان، لما صحَّ تقديرها للبيان هنا؛ لأنَّ القائلين بأنَّ "مِن" للبيان قدروها بمضمر، وجعلوه صدرًا لموصول صفة، إن كان قبلها معرفة، نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[٥]، أي: الرجس الذي هو الأوثان، وإن كان قبلها نكرة، فهو يعود على تلك النكرة نحو: مَنْ يضرب مِن رجلٍ، أي هو رجل، و "مِن" هذه ليس قبلها ما يصلح أنْ يكونَ بيانًا له، لا نكرة ولا معرفة، إلَّا إن كان يتمحل لذلك أنَّها بيانٌ لما بعدها، وأنَّ التقدير: كلما رزقوا منها رزقًا مِن ثمرةٍ، فتكون "مِن" مبينة لـ"رزقًا"، أي: رزقًا هو ثمرة، فيكون في الكلام تقديم وتأخير. فهذا ينبغي أنْ ينزَّهَ كتابُ الله عن مثله.[٦]

---

(١) ينظر البحر المحيط١/٩٨.
(٢) ينظر البحر المحيط١/٩٨.
(٣) ينظر السابق١/١٨٥.
(٤) البقرة من الآية (٢٠٤).
(٥) الحج من الآية (٣٠).
(٦)ينظر البحر المحيط١/٩٨.

٦-وقولـه:" ولا أعلمُ أحدًا ذهبَ إلـى أنَّ "لعل" من أدوات التعليق، وإنْ كـان ذلك ظاهرًا فيها، كقوله: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[١] "[٢]

ردًّا على من زعم أنَّ "لعلَّ" في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[٣] معلقة وجملة الترجي هي مصب الفعل، والكوفيون يجرون " لعل" مجرى "هل" ، فكما يقع التعليق عن "هل" كذلك عن "لعل".[٤]

٧-وقوله:" وقول مَن قال: هي[اللام في لنفسٍ] متعلقة بمحذوف تقديره: وما كانَ الموت لنفسٍ، وأنْ تموتَ، تبيين للمحذوف مرغوب عنه"[٥]

ردًّا علـى أبـي البقـاء العكبـري قولـه: الـلام فـي: لـنفسٍ، للتبيـين متعلقـة بـ"كان" انتهى. وهذا لا يتمُّ إلَّا إنْ كانتْ تامة. وقول من قال: هي متعلقة بمحذوفٍ تقديره: وما كان الموتُ لنفسٍ وأنْ تموتَ، تبيين للمحذوف مرغوبٌ عنـه؛ لأنَّ اسم "كان" إنْ كانـت ناقصـة، أو الفاعل إنْ كانـت تامـةً لا يجوز حذفـه، ولمـا فـي حذفـه- أنْ لـو جـاز- مـن حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز على مذهب البصريين.[٦]

(١) الشورى من الآية (١٧).
(٢) البحر المحيط ٧٤٧/٧.
(٣) الأنبياء من الآية (١١١).
(٤) ينظر البحر المحيط ٧٤٧/٧.
(٥) السابق ٣٦٦/٣.
(٦) ينظر السابق الصفحة نفسها.

الخاتمــة

الحمد لله رب العالمين على نعمه التي لا تحصى ولا تعد وبعد،،،

فهذه أهم نتائج البحث وهي:

١-زادت حدة المزاج والعصبية عند أبي حيان بعد انتقاله من الأندلس إلى المشرق ولم تهدأ بسبب توسعه في التأليف وتعرضه لكثير من النحويين والمفسرين.

٢-كان باعث العصبية عند أبي حيان الذي جعله يتعرض لابن مالك صادرًا عن الغيرة على أئمة النحويين المتقدمين أنْ يستدركَ عليهم أحدٌ من المتأخرين ما أغفلوه و ينبه الناس على ما أهملوه.

٣- كان أبو حيان محقًا في تعصبه و دفاعه عن القراءة السبعية في إثبات الأحكام النحوية في مواطن، وجانبة التوفيق في مواطن أخرى ربما لم يثبت صحة سند القراءة فيها .

٤- لعل الذي صدر من بعض أئمة النحو كالمازني والزجاج في تعريضهما بأحد القراء السبع، الإمام نافع ونقد شخصه لا علمه"[١] ، فضلًا عن تعريض أبي حاتم السجستاني بالإمام حمزة حيث وصفه بأنَّه لم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله.[٢] هو الذي جعل أباحيان يتصدَّي للدفاع عن القراءات السبع وأصحابها من القُرَّاء الأئمة.

٥-أصاب أبوحيان في تعصبه للدفاع عن بعض القراءات السبع في إثبات القواعد النحوية، بينما لم يوفق في تعرضه لابن مالك في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي

(١) ينظر البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٢) ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٢٧.

الشريف؛ لأنَّ المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ولا يخفي أنَّه يغلب على الظن أنَّ ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأنَّ الأصلَ عدم التبديل، لاسيَّمَا والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين.

٦- كان أبو حيان عندما ينقد رأيًا لمذهبٍ أو لشخصٍ يستخدم عباراتٍ ومصطلحات نقدية شتَّى تدل على عدم ارتضائه لذلك الرأي مثل: ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي أنْ لا يقدم على إجازة مثل هذا إلَّا بسماعٍ من كلام العرب؟، وهذا مرغوبٌ عنه، ومذهبه فاسدٌ، وغير ذلك.

ثبت المصادر والمراجع

- أبوحيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، ط مكتبة النهضة- بغداد – الأولى- ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى- تح د/ رجب عثمان – مطبعة المدني ط الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م،مكتبة الخانجى- القاهرة.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) تح/ د. محمد بن عوض السهلي ، ط أضواء السلف الرياض.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحق/عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت.
- أصول نظرية النقد لدي أبي حيان الأندلسي، د. عبد الصبور فخري ، جامعة كابل، المجلة الأكاديمية للأبحاث، إصدار ٨ بتاريخ ١٢/٥/ ٢٠١٩م
- اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي، للدكتور/ حسن موسى الشاعر، مجلة جامعة دمشق ،المجلد (٢٢) العدد ١- ٢٠٠٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨) تح: د.زهير غازي زاهد- ط عالم الكتب ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م- بيروت.
- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) تح/ الدكتور علي أبو زيد، وآخرين، ط دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان- الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- الاقتراح في أصول النحو للعلامة جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تح/عبدالحكيم عطية- ط دار البيروتي١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) ط المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أنواع التراكيب التي تحتاج إلى سماع عند أبي حيان عرضًا ودراسة ، للأستاذ الدكتور/ جمال حسن بشتدي، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد(٣٩) ٢٠١٧م.
- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تح / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل- بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.

الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تح/ د الشاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) ط الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- ط دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م - الأولى - تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين.
- البديع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن الأثير ت(٦٠٦هـ) ، تح/ د فتحي أحمد علي الدين ، الناشر جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ، ط الأولى ١٤٢٠هـ.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تح: الدكتور بشار عواد معروف، ط دار الغرب الإسلامي - بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحق/ علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى الحلبي وشركاه - من دون.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - تأليف أبي حيان الأندلسي - تحق: د/ حسن هنداوي - ط دار القلم دمشق.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- رسالة دكتوراه للباحث /عبدالحميد حسان الوكيل-كلية اللغة العربية بالقاهرة- جامعة الأزهر.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ٢٠٠٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحق: د/محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ، من دون .
- تمهيد القواعد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، تح / د/ علي محمد فاخر وآخرين ، ط دار السلام الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- تاج العروس للزبيدي ت(١٢٠٥) ط دار الهداية.
- تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تح/ أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين – بيروت ط الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- توجيه اللمع لابن الخباز تح/ د فايز زكي محمد دياب ، ط دار السلام ، الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي – تح د/ عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفرمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تح:أحمد محمد شاكر – ط مؤسسة الرسالة- الأولى،١٤٢٠ هـ – ٢٠٠ م .
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة(ت٤٠٣هـ) تح: سعيد الأفغاني.
- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت٣٧٠هـ) تح/ د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت – الناشر: دار الشروق – بيروت ط الرابعة، ١٤٠١هـ.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي، ط دار المأمون للتراث – ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
- خزانة الأدب للبغدادي ، تح / عبد السلام هارون – ط مكتبة الخانجي .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح/ محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد – ط الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين، ط مكتبة دار الفتح، الثانية ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، ط دار الحديث – القاهرة– من دون.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي المعالي محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٣٤٢هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) تح/ د شوقي ضيف – دار المعارف – مصر
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث، ط دار الكتاب العربي،بيروت
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ط دار الحديث– القاهرة، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد المرزبان أبي محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تح: د. محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرءوف سعد – ط دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن، الأُشْمُوني(ت٩٠٠هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

- شرح التسهيل لابن مالك – تحق د / عبد الرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون ، ط هجر للطباعة والنشر.
- شرح الرضى على الكافية– تح د/ يوسف عمر– منشورات جامعة قارينوس.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي محمد جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحق: عبد الغني الدقر ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح طيبة النشر في القراءات، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري،(ت ٨٣٣هـ) تح: الشيخ أنس مهرة، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح / محمد محيي الدين عبدالحميد – ط دار التراث القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح كفاية المتحفظ ، لمحمد بن الطيب الفاسي، تح: الدكتور/ علي حسين البواب، ط دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- شرح المفصل لابن يعيش – دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تح / محمد باسل عيون السود ، منشورات بيضون– دار الكتب العلمية.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ،تح: محمد زهير بن ناصر ،ط دار طوق النجاة ، الأولى، ١٤٢٢هـ .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.
- غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تح/د.عبد المعطي أمين القلعجي– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط الأولى، ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥م.

- القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط والخطأ في كتابه ((السبعة)) للدكتور: السالم محمد محمود أحمد. ط ١٩٧٨م. ط الثانية، ١٤٠٠هـ.
- الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحق: الشيخ عبد السلام محمد هارون ، ط مكتبة الخانجي – القاهرة ، الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت – ط الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط دار صادر – بيروت ، الثالثة ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن المعروف بابن الضائع ت(٧٢٠هـ) تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري(ت٣٨١هـ) تح: سبيع حمزة حكيمي–ط مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد – ط دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م– الأولى.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي(ت٣٥١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط مكتبة نهضة مصر، الفجالة– القاهرة
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، ط دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر– الأولى .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط التراث العربي – الكويت – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
- المفصل فى صنعة الإعراب للزمخشرى – تح د / على بو ملحم – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط الأولى ١٩٩٣ م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي ت(٧٩٠ هـ) .، تح/ مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى ط الأولى.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني- تح/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.
- من تاريخ النحو العربي، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)

ط مكتبة الفلاح ، من دون.

- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) – ط دار إحياء التراث- الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي، ط دار الرشيد، العراق ١٩٨١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)- ط المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- همع الهوامع للسيوطي – تح/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية مصر.

قائمة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المُقَدِّمَة	٤٠٦٧
التمهيد: مفهوم العصبية وتأصيلها في منجز أبي حيان	٤٠٦٩
المبحث الأول: أثر العصبية وأصول النحو عند أبي حيان.	٤٠٧٢
المبحث الثاني: أثر العصبية في دفاع أبي حيان عن القراءات السبع	٤٠٧٦
نقد أبي حيان للزمخشري في طعنه قراءة أبي عمرو بن العلاء	٤٠٧٧
نقد أبي حيان توجيهات أبي علي الفارسي لقراءة الكسائي	٤٠٧٩
دفاع أبي حيان عن أبي عمرو في تخطئة الزجاج له قراءة إسكان الهاء	٤٠٨٢
نقد أبي حيان رد الزمخشري قراءة حمزة بالجر	٤٠٨٤
نقد أبي حيان إنكار النحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير بكسر همزة(إنْ)	٤٨٨
تخطئة أبي حيان رد أبي عبيد وأبي حاتم قراءة(جناتٌ) بالرفع	٤٩١
نقد أبي حيان تخطئة الزمخشري و ابن عطية قراءة ابن عامر	٤٩٣
نقد أبي حيان تخطئة المازني قراءة نافع (معائش) بالهمز	٤٩٨
تخطئة أبي حيان ابن عطية في ردِّه قراءة ابن عامر	٤١٠١
المبحث الثالث:أثر العصبية عند أبي حيان في منع الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات الأحكام النحوية عند ابن مالك ومَن تبعه.	٤١٠٤
المبحث الرابع: أثر العصبية في اختيار المصطلح النحوي النقدي	٤١٠٩
الخاتمة	٤١١٣
ثبت المصادر والمراجع	٤١١٥
قائمة الموضوعات	٤١٢٢